# الهجرة غير القانونية وتداعياتها علي الأمن القومي الليبي

**د. علي مصباح عمر الصلف**

كلية القانون والعلوم السياسية. جامعة غريان

**المستخلص:**

حاولت هذه الدراسة تحديد الأسباب الرئيسية للهجرة غير القانونية ولماذا كانت ليبيا ومازالت تمثل منطقة جذب وعبور واستقرار للمهاجرين وما هي التحديات الحقيقية لهذه الظاهرة علي الأمن القومي الليبي وكيف يمكن مواجهتها؟ للإجابة على هذه التساؤلات، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع نشأة وتتطور هذه الظاهرة وأثارها وكيف واجهتها الدولة الليبية وكذلك استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وتفسير انعكاسات هذه الظاهرة علي الأمن القومي الليبي. تم الاستعانة أيضا بالمنهج القانوني لتحليل وتفسير وتقييم القوانين والتشريعات والاتفاقيات حول هذه الظاهرة والي إي مدي ساعدت الدولة الليبية في مواجهة أثارها. اعتمدت الدراسة أيضا على تفسيرات النظرية الواقعية في تحليلها لموضوع الدراسة والتي تقول بان من حق الدولة أن تمتلك القوة وتستعملها عندما يكون أمنها القومي في خطر.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها أن هناك علاقة وثيقة بين ظاهرة الهجرة غير القانونية والانعكاسات السلبية علي الأمن القومي الليبي وأثبتت أن المجتمع الليبي يواجه تحديات خطيرة على الصعيد الإنساني والصحي والأمني والاقتصادي والديموغرافي والتي تشكل أهم عناصر الأمن القومي الليبي. خلصت الدراسة إلى أن مواجهة هذه الظاهرة يتطلب تشكيل حكومة موحدة قادرة على بسط نفوذها على كل مؤسسات الدولة وتوحيد المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وخاصة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وتنسيق الجهود مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من اجل حماية الآمن القومي.

**الكلمات الافتتاحية:** الهجرة غير القانونية، الأمن القومي، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الاتفاقيات الدولية، الآليات القانونية والتنظيمية.

**مقدمة**

تعتبر الهجرة ظاهرة قديمة وجدت مع بداية وجود الإنسان على الأرض ومعني الهجرة بصفة عامة انتقال الأفراد للعيش من مكان إلى آخر بقصد البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة وذلك لتحسين ظروف حياتهم المعيشية أو تحقيق الأمن والاستقرار. بالرغم من أن الهجرة قد أدت وعلي مر العصور إلى اختلاط المجتمعات والثقافات المختلفة والذي ساهم بدوره في عملية التطور الحضاري إلى أن تزايد الهجرة غير القانونية خاصة في الألفية الجديدة أصبح يشكل خطرا على الصعيد الإنساني والصحي والأمني والاقتصادي سواء على دول العبور أو دول المقصد. أن الموقع الجغرافي لليبيا وقلة عدد السكان إضافة إلى الثروة الاقتصادية التي تتمتع بها كانت من أهم الأسباب التي جذبت المهاجرين غير الشرعيين ليس فقط باعتبارها منطقة عبور بل أيضا كأحدي دول المقصد حيث تحولت إلى مركز استقرار للمهاجرين والذين قارب عددهم المليون في عام 2022 حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة[1].

هذا التدفق الهائل للمهاجرين أدي إلي تنامي مجموعة من الظواهر السلبية وأصبح يمثل تحديا كبيرا ليس فقط على قيم ومعتقدات وعادات المجتمع الليبي بل أصبح من أكبر مهددات الأمن القومي الليبي خاصة بعد التغير السياسي والاقتصادي الذي حدث في البلاد في عام 2011 وما أعقبه من حروب داخلية أدت إلى انقسام القرار السياسي بين حكومتين مختلفتين والي انقسام المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية الأخرى التي أصبحت غير قادرة على مراقبة الحدود الكبيرة للدولة ومواجهة المهاجرين غير الشرعيين.

**مشكلة الدراسة**

تتركز مشكلة الدراسة علي تحديد أثار وانعكاسات وتداعيات الهجرة غير القانونية علي الأمن القومي الليبي خاصة بعد التغير السياسي والاقتصادي في ليبيا بعد أحداث 2011 وما صاحبه من انهيار في مؤسسات الدولة وخاصة العسكرية والأمنية والذي أدي بدوره إلي تنامي ظاهرة الهجرة وتزايدها بشكل كبير بحيث أصبحت تمثل تهديدا خطيرا علي مقومات الأمن القومي الليبي بما في ذلك التغير الديموغرافي للمجتمع الليبي وتدهور الاقتصاد الوطني وزعزعة الاستقرار السياسي وانتشار الأوبئة والأمراض وعلاقة

[1] تقرير المنظمة الدولية للهجرة حول المهاجرين في ليبيا, مايو, يونيو 2022, متاح علي:
https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_R42_Migrant_Report_Arabic_v2.pdf

الهجرة بالإرهاب وتهديد وحدة وسلامة الأراضي الليبية والتي تشكل في مجملها أهم العناصر للأمن القومي لأي دولة في العالم. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث بشكل عام في السؤال الرئيسي الأتي: إلى أي مدي يمكن أن تؤثر الهجرة غير القانونية علي الأمن القومي الليبي وكيف يمكن مواجهة تحدياتها؟

**فرضيات الدراسة**

الفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه الدراسة هي أن انعكاسات وتداعيات الهجرة غير القانونية تشكل تهديدا خطيرا ليس فقط من خلال التهديد الديموغرافي للمجتمع الليبي وتدهور الاقتصاد المحلي وزعزعة الأمن والاستقرار السياسي بل تشكل أيضا تهديدا للعلاقات الليبية مع دول الجوار ودول المقصد في أوروبا، وستحاول الدراسة أيضا اختبار الفرضيات الفرعية التالية الخاصة بالحالة الليبية:

1- كلما زادت الهجرة غير القانونية كلما زاد التهديد الديموغرافي للتركيبة السكانية في ليبيا وزاد خطر انتشار الأوبئة والأمراض.
2- كلما زادت الهجرة غير القانونية كلما زاد الخطر على وحدة ليبيا وسيادتها وسلامة أراضيها.
3- كل ما زاد التعاون بين ليبيا والدول والمنظمات الأخرى على المستوي الإقليمي والدولي كلما قلت الهجرة غير القانونية وتداعياتها السلبية على ليبيا والدول الأخرى.

**أهداف الدراسة:** تسعي هذه الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية:

1- تحليل وتفسير الأسباب والدوافع المتعلقة بالهجرة غير القانونية
2- تحديد القواعد والأحكام القانونية الدولية والمحلية للتعامل مع هذه الظاهرة
3- تحديد مكونات الأمن القومي الليبي والتداعيات السلبية للهجرة غير القانونية
4- تحديد الاستراتيجيات والحلول الممكنة لمواجهة خطر الهجرة غير القانونية علي الأمن القومي الليبي.

**أهمية الدراسة:** تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تركيزها علي تحليل وتفسير ظاهرة الهجرة غير القانونية وأنواعها وتحديد أسبابها ودوافعها وتداعياتها وانعكاساتها السلبية علي الأمن القومي الليبي, أن التعرف علي مقومات الأمن القومي الليبي وكيف يمكن أن يتأثر سلبيا علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والصحي والأمني والاستراتيجي وكيف يمكن للدولة الليبية مواجهة تحديات هذه الظاهرة ليس موضوعا مهما فقط علي المستوي المحلي بل يمكن استخلاص الدروس والنتائج المهمة علي المستوي الإقليمي

(دول الجوار) وعلي المستوي الدولي مثل الدول الأوربية باعتبارها دول المقصد أو منظمة الأمم المتحدة باعتبارها اعلي تنظيم دولي يهدف إلي حماية الدول وسيادتها من ناحية وحماية حقوق الإنسان من ناحية أخري.

**حدود الدراسة:** أولا: الحدود الزمنية، من 2000 إلى 2024. ثانيا: الحدود المكانية، ليبيا

**منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع نشأة وتتطور هذه الظاهرة وأثارها وكيف واجهتها الدولة الليبية وكذلك استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحليل وتفسير انعكاساتها علي الأمن القومي الليبي. تم الاستعانة أيضا بالمنهج القانوني لتفسير وتقييم القوانين والتشريعات والاتفاقيات حول هذه الظاهرة والي إي مدي ساعدت الدولة الليبية في مواجهة أثارها كما اعتمدت الدراسة أيضا على تفسيرات النظرية الواقعية في تحليلها لموضوع الدراسة والتي تقول بان من حق الدولة أن تمتلك القوة وتستعملها عندما يكون أمنها القومي في خطر.

**تقسيمات الدراسة**

**الفصل الأول: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير القانونية**

المبحث الأول: مفهوم وأسباب وتطور الهجرة غير القانونية

المبحث الثاني: الهجرة غير القانونية من منظور القانون الدولي والقانون المحلي

**الفصل الثاني: تداعيات وانعكاسات الهجرة غير القانونية علي الأمن القومي الليبي**

المبحث الأول: الأمن القومي الليبي وتداعيات وانعكاسات الهجرة غير القانونية

المبحث الثاني: الاستراتيجيات والآليات التي اتخذتها ليبيا في مواجهة الهجرة غير القانونية

الخاتمة

**الفصل الأول: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير القانونية**

تعتبر ظاهرة الهجرة من الظواهر الإنسانية القديمة حيث كان الإنسان مجبرا على التنقل المستمر من مكان إلى آخر سعيا وراء توفر سبل الحياة أو هروبا من الحروب والكوارث الطبيعية وهذه الظاهرة ليست مقتصرة على أفريقيا فقط بل تمتد إلي العديد من دول و قارات العالم وخاصة الدول الواقعة في جنوب الكرة الأرضية والتي تعاني من ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية سيئة غالبا ما تدفع البعض للهجرة إلي دولة غنية

للاستقرار فيها حتى لو كلفهم ذلك حياتهم. وبالرغم أن الهجرة غير القانونية تعتبر ظاهرة عالمية إلا أن الهجرة من أفريقيا إلى أوروبا قد أخذت حيزا كبيرا من الاهتمام خاصة في السنوات الأخيرة حيث أصبحت ظاهرة الهجرة تمثل عبئا كبيرا وتحديات متعددة سواء على دول العبور أو دول المقصد. وتعتبر ليبيا إحدى ضحايا الهجرة غير القانونية خاصة بعد أن أصبحت مؤخرا من الدول التي يستقر بها المهاجرون وليس فقط كدولة عبور. هذا الواقع في ضل الأزمة السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد أضحي خطرا يهدد الأمن القومي في البلاد وبالتالي فأن تنامي وتطور هذه الظاهرة والآثار السلبية الناجمة عنها يستدعي أولا تحليل وفهم معناها وتطورها وأسبابها وهذا ما سنتناوله في المبحث التالي.

**المبحث الأول: مفهوم وأسباب وتطور الهجرة غير القانونية**

إن حقيقة كون الهجرة غير القانونية جزء من الهجرة بصفة عامة يتطلب أولا تعريفها كمصطلح عام ثم تحديد مفهوم النوع غير الشرعي منها.

**أولا: التعريف اللغوي:** الهجرة في اللغة كما جاءت علي لسان العرب هي الخروج من ارض إلي ارض مع نية البقاء وكلمة هاجر تعني الخروج من الوطن وتركه (أبو الفضل, 2016: ص256) كما تعني الهجرة الاغتراب أو التنقل من ارض إلي أخري سعيا وراء الرزق (خليل، 1999: ص1055) ويتفق فقهاء القانون الدولي علي أن الهجرة قانونا تعني مغادرة المواطن أو الفرد لإقليم دولته نهائيا إلي إقليم دولة أخري.

**ثانيا. مفهوم الهجرة غير القانونية:** كانت ظاهرة الهجرة قديما عبارة عن انتقال عشوائي من منطقة إلى أخري أو من إقليم إلى أخر ولكن بعد التطور الذي حصل في العالم وبالتحديد بعد معاهدة وستفاليا (1648)[2] حيث تم تكوين الدول بحدود جغرافية وسياسية وأصبح تجاوز هذه الحدود مشروط بقواعد وقوانين معينة ويعتبر كل مهاجر يخالف هذه القوانين مهاجرا غير شرعيا ومن هنا برز مصطلح الهجرة غير القانونية أو غير الشرعية في الأدبيات القانونية والسياسية[3] ويمكننا في هذا الإطار الإشارة إلي أهم تعريفات هذه الظاهرة.

---

[2] تجدر الإشارة إلي أن النظام القانوني الدولي الحديث للدول ذات السيادة يعود إلى معاهدة ويستفاليا التي تم التوقيع عليها في 24 أكتوبر 1648، التي أرست مبدءا المساواة بين الدول واستقلالها، انظر معاهدة ويستفاليا، متاح علي: http://avalon.law.yale.edu/17th_century/westphal.asp. لم يتم تبني هذا النظام القانوني الدولي في قارة أوروبا فقط ولكن تم تبنيه أيضًا في أجزاء أخرى من العالم منذ القرن السابع عشر حتى وقتنا الحاضر.

[3] تشير الأدبيات القانونية والسياسية لهذه الظاهرة بمصطلح (الهجرة غير القانونية وأحيانا الهجرة غير الشرعية).

تعرف الأمم المتحدة الهجرة غير القانونية بأنها دخول فرد أو مجموعة أفراد من دولة إلي إقليم دولة أخري عن طريق البر أو الجو أو البحر دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة (المركز القومي للبحوث، 2010: ص5). أما مفوضية الاتحاد الأوروبي فتعرف الهجرة غير القانونية بأنها كل دخول بأي وسيلة إلي إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة أو من خلال الدخول إلى أي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بطريقة قانونية تتمثل في موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة مؤقتة ثم البقاء بعد انتهاء المدة المحددة في التأشيرة[4].

في الحقيقة تتعد وتتنوع تعريفات ظاهرة الهجرة غير القانونية ولكنها تتفق علي تعريف واضح ومحدد وهو أن الهجرة غير القانونية تعني اجتياز الفرد حدود الدولة بدون الحصول علي إذن مسبق من السلطات المحلية أو الدولة الأصل أو من سلطات الدولة المستقبلة، حيث انه من المعروف أن أي مواطن في ضل النظام الدولي الجديد لا يمكنه المغادرة دون إتباع القوانين المعمول بها في بلده أو قوانين الدولة المسافر إليها، وبالتالي فان كل سفر أو هجرة تتم بعيدا عن هذه الإجراءات تعتبر غير شرعية.

**ثالثا: أنواع الهجرة غير القانونية**

تتعدد أنواع الهجرة وتتنوع من دولة إلي أخري ومن إقليم إلي آخر فهناك الهجرة الداخلية والخارجية وتندرج تحتها أنواع أخري مثل الهجرة الفردية والجماعية والأسرية والهجرة الموسمية والمؤقتة والدائمة وهجرة العقول أو الكفاءات العلمية ولكن وحتى لا نذهب بعيدا عن موضوع الدراسة سوف يتم التركيز هنا عن نوعين من الهجرة:

1- الهجرة القانونية (المشروعة): ويقصد بها تلك الهجرة التي تتم وفق الضوابط والمتطلبات والقواعد والأعراف المعترف بها والمعمول بها دوليا ومحليا علما بان القوانين الداخلية المنظمة للهجرة تختلف من دولة إلي أخري وبرغم هذا الاختلاف فان هناك شروط أو قواعد عامة يجب على كل دولة العمل بها في إطار الهجرة القانونية أو المشروعة وهي كالأتي:

أن يحمل المهاجر وثيقة سفر قانونية وان لا يكون ممنوعا من السفر من الدولة الأم لأي سبب من الأسباب.

أ- لابد من الحصول على تأشيرة دخول من الدولة المراد السفر إليها.

[4] أنظر, مفوضية الاتحاد الأوروبي متاح علي: https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/internal-security/organised-crime-and-human-trafficking/together-against-trafficking-human-beings_en

ب- أن يلتزم المهاجر بالمدة المحددة للبقاء كما هو موثق في إذن الدخول ولا يتعداها إلا بتمديد قانوني تمنحه السلطات في الدولة المهاجر إليها.

ومن هنا يمكننا القول أن الهجرة القانونية تتطلب علم ودراية الدولة الأم بهجرة المواطن وهدفه وكذلك علم الدولة المهاجر إليها وموافقتها القانونية علي ذلك.

2- الهجرة غير القانونية (غير المشروعة): وتعني أن المهاجر لا يحمل وثيقة سفر قانونية وليس لديه إذن شرعي للدخول وقد خرج من الدولة الأم إلي دولة أخري دون علم السلطات في الدولتين علما بان هناك أسباب ودوافع متنوعة وراء ظاهرة الهجرة والتي سيتم مناقشتها في المبحث التالي.

**رابعا: دوافع وأسباب الهجرة غير القانونية**

كم ناقشنا سابقا، تعتبر ظاهرة الهجرة غير القانونية ظاهرة عالمية خاصة بعد تزايدها في السنوات الأخيرة وتزايد انعكاساتها وتداعياتها السلبية على دول العبور ودول المقصد على حد سواء إلى درجة أصبحت فيها من المواضيع والقضايا المهمة التي تثير الرأي العام المحلي والعالمي وبالتالي سعت الحكومات على المستوي المحلي والدولي وبالتعاون مع المنظمات الدولية إلي محاولة القضاء عليها أو علي الأقل التصدي لأخطارها المتعددة. وانطلاقا من حقيقة أن حل أو تسوية أي مشكلة يتطلب أولا معرفة الأسباب الجذرية للمشكلة فان هذه الدراسة ستحاول أن تحدد الدوافع والأسباب التي أدت إلى ظاهرة الهجرة غير القانونية والتي ستساهم وبدون شك في تحديد الاستراتيجيات والخطط لمواجهة الآثار السلبية لهذه الظاهرة ليس علي الدولة الليبية فقط بل على المستوي الإقليمي والدولي بصفة عامة ومن أهم دوافع وأسباب الهجرة غير القانونية ما يلي:

أولا: الأسباب الاقتصادية: من الصعب على أي إنسان أن يترك وطنه ويهاجر بشكل مشروع أو غير مشروع إلا من اجل تحقيق هدف معين مثل السعي إلى تحصيل الرزق والخلاص من حياة الفقر والجوع أو الفرار من القمع والحرب (الحوات، 2007: ص43). في الحقيقة، تعاني العديد من الدول في العالم وخاصة في قارة أفريقيا من مشكلة النمو المتزايد في عدد السكان والذي يقابله جمود كبير وضعف النمو في الدخل القومي نتيجة لضعف حركة التنمية والتي تعتمد بشكل أساسي في اقتصادياتها على الرعي والفلاحة والصناعات البدائية وهذه الحرف لا تضمن بأي حال من الأحوال عملية استقرار التنمية .(Williams, 2005: p29) وبالتالي تجد الدولة نفسها غير قادرة على سد احتياجات هذه الأعداد السكانية المتزايدة مما يؤدي إلي انخفاض مستوي

المعيشة وارتفاع نسبة البطالة واتساع الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء و الفقراء. كل هذه الأسباب مجتمعة تدفع بالكثير من المواطنين إلى الهجرة والبحث عن فرص عمل في أي دولة أو إقليم أخر. بالنسبة لأفريقيا فان دول الاتحاد الأوروبي كانت ولازالت دول المقصد[5] ولو انه في الآونة الأخيرة أصبحت الدول العربية في الشمال الأفريقي دول عبور ومقصد في آن واحد.

ثانيا: الأسباب السياسية والأمنية: بعد انهيار سور برلين وانهيار المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي وانتشار ظاهرة العولمة في تسعينيات القرن الماضي انتشر ظاهرة الحروب الداخلية أو الأهلية بدلا من الحروب بين الدول وخاصة في القارة الأفريقية ( Nay, 2005: p76 and Sarkin, 2000: p33). هذه الصراعات السياسية والعرقية أوجدت حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي أدي إلي انتهاكات حقوق الإنسان كعقاب علي الانتماء السياسي أو العرقي أو الديني. هذا الواقع الأمني والسياسي المؤلم كان من أهم الأسباب التي دفعت العديد من المهاجرين إلي البحث عن أماكن أكثر أمنا واستقرارا وبعد ذلك يطلبون ما يعرف باللجوء السياسي أو الإنساني وتجدر الإشارة إلي أن الدول في القارة الأفريقية مثل السودان، اريتريا، الصومال، تشاد، أثيوبيا، النيجر وليبيا ودول الشرق الأوسط مثل العراق، سوريا، فلسطين واليمن من أكثر الدول المصدرة للاجئين نتيجة الصراعات والحروب التي تعاني منها هذه الدول.

ثالثا: الدوافع الاجتماعية: يعتبر تدهور الأوضاع الاجتماعية في الدولة من أهم أسباب الهجرة غير القانونية (أبوخشيم وآخرون, 2014: ص33)، فالمجتمعات في الدول الفقيرة أو المتخلفة تعاني بصفة عامة من ضعف الروابط الاجتماعية خاصة بعد الزيادة الكبيرة في عدد السكان في هذه الدول التي تعاني من جمود في عملية التنمية الاقتصادية وعدم توفير متطلبات الحياة البسيطة للمواطن الذي وجد نفسه مضطرا للهجرة من اجل تحسين ظروف حياته الاجتماعية (بن عربية، 2022: ص62). وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك ارتباط قوي بين الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية حيث أن زيادة عدد السكان وضعف التنمية الاقتصادية والطلب المحلي علي السكن والمركوب والعمل والخدمات الاجتماعية وتفشي ظاهرة البطالة والفقر والفوارق الاجتماعية والانحلال الأسري كلها قضايا لها أبعاد وانعكاسات اجتماعية واقتصادية في نفس الوقت

[5] تعتبر الدول الأوربية حلم لكل المهاجرين الأفارقة لما تتمتع به من اقتصاديات قوية واستقرار سياسي ورفاهية اجتماعية.

وتؤدي في نهاية المطاف إلي سعي المواطنين إلى الهجرة من اجل تحسين حياتهم اقتصاديا واجتماعيا.

تعتبر الدوافع والأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تم مناقشتها أعلاه من أهم أسباب ودوافع الهجرة غير القانونية ولكن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال عدم وجود أسباب أخري في هذا الشأن حيث يعتبر العديد من الباحثين أن التطور التكنولوجي في نظام الاتصالات والمواصلات في ظل العولمة لعب دورا كبيرا في تحفيز وزيادة ظاهرة الهجرة حيث أصبح المواطن في دول العالم الثالث يشاهد أنماط وصور الحياة في الدول الغنية والمتقدمة ومستوي التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ومستوي المعيشة الاقتصادي الأمر الذي يزيد من رغبة المواطنين في دول العالم الثالث إلي محاولة الهجرة إلي هذه الدول ولو كلفهم ذلك حياتهم.

**المبحث الثاني: الهجرة غير القانونية من منظور القانون الدولي والقانون المحلي**

يتميز التاريخ الحديث والمعاصر بتعدد الظواهر واختلافها وبالتحديد في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين وهو ما يعرف بعصر العولمة والذي شهد بروز ظواهر جديدة لها انعكاسات وتداعيات علي المستوي القومي والإقليمي والدولي مثل الإرهاب و الصراعات الداخلية و سباق التسلح و تجارة المخدرات والتلوث البيئي والهجرة غير القانونية. وبالرغم أن الأخيرة لم تكن من ضمن اهتمامات التنظيم القانوني الدولي وبغض النظر عن كونها شرعية أو غير شرعية إلا انه ومع تزايد حجم هذه الظاهرة بشكل مخيف نتيجة لانعكاساتها وتداعياتها السلبية علي الأمن والاستقرار علي مستوي الدول فراده أو علي المستوي الدولي ظهرت العديد من القوانين والقواعد في إطار اتفاقيات ومواثيق دولية وإقليمية والتي شكلت الإطار القانوني للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير القانونية وبالرغم من أن هذه الاتفاقيات والمواثيق أكدت علي ضرورة حماية حقوق الإنسان المهاجر واحترام أدميته وكرامته ألا انها أكدت علي ضرورة وضع الضوابط القانونية لتنظيم الهجرة ومن أهم هذه الاتفاقيات ما يلي:

**أولا: الاتفاقيات علي المستوي الدولي (الأمم المتحدة)**

يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي اعتمد في 1948/12/10 بموجب قرار الجمعية العامة رقم 217[6] والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966

[6] لمزيد من المعلومات انظر, الإعلان العالمي لحقوق الإنسان, متوفرة علي الرابط التالي,
https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

والذي اعتمد في 1966/12/16 بموجب قرار الجمعية العامة رقم 2200[7] من أهم الوثائق التي أكدت علي حماية حقوق الإنسان بما في ذلك حق الهجرة واللجوء السياسي أو الإنساني ومنع أي تمييز بين الناس بسبب العرق أو اللون أو الجنس. تم التأكيد علي هذه المبادئ من قبل المنظمة الدولية للهجرة التي تأسست عام 1951 بالإضافة إلي صياغتها مجموعة من القوانين التي تحمي حقوق العمال المهاجرين[8], تم التأكيد أيضا علي هذه الحقوق وغيرها في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار45 في 1990/12/18[9]. أكدت الاتفاقيات المذكورة أعلاه على ضمان وحماية حقوق المهاجر وعدم التمييز بينه وبين المواطنين الأصليين إلا انه ومع ازدياد عدد المهاجرين في العقود الأخيرة وما صاحبها من انعكاسات وتداعيات سلبية على دول العبور أو الدول المستضيفة ظهرت اتفاقيات ومواثيق جديدة مغايرة نوعا ماء عن سابقاتها حيث تم فيها سن قوانين وقواعد جديدة لتقنيين وتنظيم الهجرة بصفة عامة والتعامل مع الهجرة غير القانونية بصفة خاصة.

من أهم هذه الاتفاقيات في هذا الإطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة رقم 25 في الدورة الخامسة والخمسين في 2000/11/15[10]. بالرغم من أن هذه الاتفاقية أشارت ضمنا على ضرورة أن تلتزم الدول بحماية حقوق المهاجرين الأساسية إلا أنها أشارت صراحة على ضرورة مكافحة تهريب المهاجرين برا وجوا وبحرا وعلى الدول أن تتعاون لمنع ما أسمته الجريمة المنظمة عبر الوطنية. من الواضح أن هذه الاتفاقية وعلى العكس من الاتفاقيات والإعلانات والمواثيق التي تم مناقشتها أعلاه والتي تحدثت عن حقوق المهاجر الأساسية ركزت على تعاون الدول من اجل مكافحة الهجرة غير الشرعية ويبدو أن هذه الاتفاقية التي وقعت عليها 166 دولة تمت تحت ضغط الدول المؤثرة على الساحة الدولية والمتأثرة من الهجرة غير القانونية من اجل وضع إطار قانوني دولي يمكنها من مواجهة

---

[7] لمزيد من المعلومات انظر, العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

[8] لمزيد من المعلومات انظر, المنظمة الدولية للهجرة, متوفرة علي الرابط التالي,
https://help.unhcr.org/egypt/partners/iom-ar/

[9] لمزيد من المعلومات انظر, ميثاق حقوق الإنسان المهاجر, متوفر علي الرابط التالي,
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-protection-rights-all-migrant-workers

[10] لمزيد من المعلومات انظر, اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة لها, متوفرة علي الرابط التالي, https://www.unodc.org/romena/ar/untoc.html

أفواج البشر الدين يأتون من كل حدب وصوب وبطريقة غير قانونية للبقاء في هذه الدول الغنية والقوية. الدليل علي هذه التحليل، هو أن دور هذه الدول لم يقتصر علي حث الدول للعمل تحت مضلة الأمم المتحدة لمنع الهجرة غير الشرعية بل ذهبت للتوقيع على مواثيق واتفاقيات ثنائية في ما بينها وفي إطار إقليمي كما سنري في القسم اللاحق لمنع دخول المهاجرين إليها للحفاظ علي استقرارها وأمنها القومي ودون أي اعتبار لمساعدة الدول النامية للحد من الهجرة غير الشرعية.

**ثانيا: القارة الأوروبية والهجرة غير القانونية**

بالرغم أن الدول الأوربية سعت إلي استقطاب اليد العاملة من أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية من اجل تقوية اقتصادياتها التي تأثرت بعد الحرب (بتقة، 2014: ص22)، إلا انه ومع ازدياد حجم المهاجرين وخاصة غير الشرعيين في تسعينات القرن العشرين وما صاحبه من مشاكل اقتصادية في معظم دول أوروبا دفع هذه الدول إلي الاستغناء عن اليد العاملة ومواجهة تدفق الهجرة الدولية بصفة عامة والهجرة غير القانونية بصفة خاصة[11]. في الحقيقة، تعتبر أوروبا من أهم الوجهات التي يقصدها المهاجرين غير الشرعيين من القارة الأفريقية وخاصة بعد أحداث 2011 وما نتج عنها من اضطرابات سياسية واقتصادية وأمنية في دول الشمال الأفريقي والتي أدت إلي تطور ظاهرة الهجرة غير القانونية وبشكل غير مسبوق. أن زيادة حجم الهجرة غير القانونية اقترن بزيادة مخاوف الدول الأوربية من الآثار السلبية لهذه الظاهرة والتي باتت تشكل تهديد علي الأمن القومي الأوروبي بصفة عامة وعلي الأمن القومي لبعض الدول الأوربية بصفة خاصة. الدليل الواضح لهذه المخاوف هو زيادة عدد الاتفاقيات الثنائية بين الدول الأوربية أو الجماعية علي مستوي الاتحاد الأوروبي، علي سبيل المثال، في حين كان أعضاء الاتحاد الأوروبي يجتمعون في أربع قمم في السنة لمناقشة القضايا والأزمات وخاصة الهجرة غير القانونية والإرهاب، إلا أنهم عقدوا 15 قمة في سنة 2015، أن زيادة عدد القمم الأوروبية يعكس حجم الأزمات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي وعدم التوافق بين أعضائه[12].

في الواقع، قامت الدول الأوربية من خلال الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف باتخاذ العديد من التدابير والإجراءات والتشريعات التي من شانها أن توقف الهجرة غير

[11] لمزيد من المعلومات انظر, الميثاق الأوربي للهجرة 2008, متوفر علي الرابط التالي,
https://www.france24.com/ar/20080708-eu-immigration-reform-pact-france
[12] لمزيد من المعلومات انظر, النزف البشري المؤلم, أزمة اللاجئين تهدد بتغيير وجه أوروبا, متاح علي,
http://elaph.com/Web/News/2015/12/1064402.html

القانونية أو الحد منها على الأقل ومن أهم هذه الاتفاقيات، اتفاقية شنجن 1995 (Schengen)[13]، اتفاقية دبلن 2017[14]، إضافة إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية التي لا يسع المجال لذكرها سواء بين الدول الأوروبية أو بين الدول الأوربية والدول المصدرة للمهاجرين ناهيك عن عقد العديد من المؤتمرات واللقاءات والمعاهدات مع دول الشمال الأفريقي. ركزت كل هذه الاتفاقيات والمؤتمرات واللقاءات على تنسيق الجهود من اجل منع المهاجرين غير القانونين من التسلل إلى أوروبا من خلال إنشاء مراكز الاحتجاز أو ترحيلهم إلي دولهم الأصلية.

**ثالثا: الآليات القانونية والتنظيمية في القانون الليبي في مكافحة الهجرة غير القانونية**

إن التدابير والإجراءات والتشريعات التي اتخذتها دول القارة الأوربية والأمريكية والأسيوية سواء بشكل فردي أو ثنائي أو متعدد الأطراف أو تحت مضلة الأمم المتحدة تعكس لنا حقيقة مفادها أن ظاهرة الهجرة غير القانونية تعد احد أهم الظواهر الخطيرة في العصر الراهن نتيجة للآثار والتداعيات السلبية الناتجة عنها والتي تمثل تهديدا خطيرا علي الأمن القومي لدول المصدر والعبور ودول المقصد و أذا كانت الدول القوية قد سخرت كل الإمكانيات لمواجهة هذه الظاهرة فان ليبيا وغيرها من الدول النامية التي تعاني اقتصاديا وسياسيا مطالبة بتبني الاستراتيجيات والإجراءات والآليات المناسبة للحفاظ علي أمنها القومي من أثار هذه الظاهرة.

في الحقيقة, حاولت الدولة الليبية ومند فترة قليلة من حصولها علي الاستقلال إلي إصدار القوانين المنظمة للهجرة وإنشاء مؤسسات مختصة لمراقبة تطبيق اللوائح والتشريعات علي ارض الواقع مثل إصدار قانون جوازات السفر وإقامة الأجانب رقم 41 لسنة 1956, الذي اقره مجلس الشيوخ ومجلس النواب الليبي في عهد المملكة الليبية ونص علي انه "لا يجوز دخول ليبيا والخروج منها إلا لمن يحمل جواز سفر ساري المفعول صادر من سلطات بلده أو أية سلطة أخرى معترف بها أو من إدارة المهاجرة أو لمن يحمل وثيقة تقوم مقام الجواز وتكون صادرة من السلطات المذكورة ويشترط فيها أن تخول حاملها العودة إلى البلد الصادرة من سلطاته"[15]. كما تم إصدار القانون رقم 17 في 5 مايو 1962 الخاص بشئون دخول الأجانب إلى ليبيا والخروج منها وقد نصت المادة الثانية منه بالتحديد انه "لا يجوز لأجنبي دخول الأراضي الليبية أو البقاء

[13] اتفاقية شنجن, متوفرة علي =https://www.google.com/search?q1995+(Schengen&oq
[14] اتفاقية دبلن, متوفرة علي https://www.google.com/search?q
[15] انظر, قانون جوازات السفر وإقامة الأجانب رقم 41 لعام , 1956 متاح علي:
https://lawsociety.ly/legislation/

فيها أو الخروج منها إلا أذا كان حاصلا على تأشيرة صحيحة وفقا لأحكام هذا القانون وممنوحة على جواز سفر نافذ المفعول صادر من السلطات المختصة في بلده أو أية سلطة أخرى معترف بها أو من شعبة المهاجرة ومراقبة الأجانب أو على وثيقة تقوم مقام الجواز صادرة من السلطات المذكورة وتخول حاملها حق العودة إلى البلد الصادرة منه"[16]. كذلك تم إصدار قانون رقم 19 في 28 يناير 2010 والدي نص علي في مادته الأولي انه " يعد مهاجرا غير شرعي كل من دخل أراضي الجماهيرية العربية الليبية أو أقام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى"[17].

بالإضافة إلي سن القوانين والتشريعات حاولت الدولة الليبية أبان الحكم الملكي أو في عهد القذافي أو في ضل الدولة الجديدة بعد 2011 إلي التوقيع علي عديد البروتوكولات والمعاهدات ومذكرات التفاهم الثنائية والجماعية في أطار مكافحة الهجرة غير الشرعية مثل بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 25 في عام 2000[18]، والاتفاق الليبي الايطالي (2007/12/29)[19]، ومعاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وايطاليا (2008/8/30)[20]. بالإضافة إلي سن القوانين والتشريعات لتنظيم الهجرة والتوقيع علي البروتوكولات والمعاهدات والاتفاقيات حاولت الدولة الليبية في مراحلها المختلفة أن تؤسس مؤسسات وأجهزة أمنية قوية للتعامل مع الهجرة غير الشرعية مثل قوات مراقبة الحدود والإدارة العامة لمكافحة الهجرة غير القانونية[21] وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية ومصلحة الجوازات والجنسية وسوف يتم في الفصل الثاني تحليل وتقييم دور

---

[16] انظر, قانون رقم 17 لسنة 1962 م في شأن دخول وإقامة الأجانب في ليبيا وخروجهم منها, متاح علي: https://lawsociety.ly/legislation

[17] أنظر, قانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية, متاح علي: https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/

[18] يعتبر هذا البرتوكول مكملا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقد تم اعتماده والتصديق علية في الدورة الخامسة والخمسون في 2000/11/15. البرتوكول متوفر علي الرابط التالي: https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-against-smuggling-migrants-land-sea-and-air

[19] أنظر, الاتفاق الليبي الايطالي (2007/12/29), متاح علي: https://lawsociety.ly/convention/

[20] أنظر, معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وايطاليا (30/ 8 / 2008) متاح علي: https://mediterraneancss.uk/2023/03/19/libya-italy/

[21] أنظر, قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012 ميلادي باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الداخلية وتنظيم جهازها الإداري, متاح علي, https://security-legislation.ly/ar/latest-laws

هذه المؤسسات والأجهزة في تطبيق القوانين واللوائح وبنود الاتفاقيات والمعاهدات علي ارض الواقع وما هي التحديات التي تواجهها وكيف يمكن التغلب عليها.

**الفصل الثاني: تداعيات وانعكاسات الهجرة غير القانونية علي الأمن القومي الليبي**

أن الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات التي تمت مناقشتها في الفصل السابق خير دليل علي أن الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير القانونية تمثل تهديد خطير للأمن القومي للدول بشكل خاص وللأمن العالمي بصفة عامة، وإذا كانت الدول الأوربية القوية والولايات المتحدة الأمريكية بدأت بسن التشريعات والقوانين وتنسيق الجهود لمواجهة تداعيات وانعكاسات هذه الظاهرة علي أمنهم القومي فأن الدول النامية والتي تعاني أصلا من اضطرابات سياسية واقتصادية مثل ليبيا ومصر وتونس مطالبة باتخاذ إجراءات مماثلة لمواجهة هذه الظاهرة.

في الحقيقة, أن تدفق المهاجرين غير القانونيين إلي دول الشمال الأفريقي ومن جنسيات وثقافات مختلفة وخاصة ليبيا في ضل هذه الظروف قد يؤدي إلي الإخلال بالتوازن الديموغرافي للسكان وانهيار اقتصاد الدولة وتهديد أمنها واستقرارها وبالتالي فانه من الأهمية بمكان تحليل تداعيات وانعكاسات هذه الظاهرة علي الأمن القومي الليبي وكيف يمكن للدولة الليبية مواجهة هذه التحديات في ضل الظروف الراهنة وهذا يتطلب أولا تحديد وتعريف مفهوم الأمن القومي ونشأته وتطوره ومكوناته الأساسية التي يرتكز عليها والأهداف الأساسية التي يسعي إلي تحقيقها علي المستويين الداخلي والخارجي.

**المبحث الأول: الأمن القومي الليبي وتداعيات وانعكاسات الهجرة غير القانونية**

**أولا: مفهوم الأمن القومي**

تعتبر ظاهرة الأمن القومي ظاهرة قديمة تعود إلي أقدم العصور، وكان هذا المفهوم مرتبطا فقط بحماية حدود الدولة وسلامة أراضيها (زهرة، 1991: ص22)، تطور مفهوم الأمن القومي مع تطور الفكر السياسي وخاصة بعد معاهدة وستفاليا في 24 أكتوبر 1648 التي اعتبرت بمثابة الأساس القانوني للدول القومية الحديثة وأرست مبادئ السيادة والعدالة والمساواة بين الدول واستقلالها[22]، تطورت وازدادت أهمية الأمن القومي بعد الحرب العالمية الأولي والثانية والحرب الباردة وانتشار ظاهرة

[22] في الواقع، يعود النظام القانوني الدولي المعاصر للدول ذات السيادة إلى معاهدة ويستفاليا التي تم التوقيع عليها في 24 أكتوبر 1648، والتي كان من أهم مبادئها المساواة بين الدول وسيادتها واستقلالها، انظر معاهدة ويستفاليا، متاح علي.http://avalon.law.yale.edu/17th_century/westphal.asp

العولمة وأصبح المفكرين والفلاسفة يتناولون هذه الظاهرة بالتحليل في إطار الدراسات السياسية (زهرة، 1991: ص10). في ضل هذه الدراسات لم يعد مفهوم الأمن القومي مرتبطا بحماية حدود الدولة فقط بل أصبحت له أبعاد ومحددات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعلاقات وثيقة بمصطلحات أخري ذات صلة بالأمن القومي مثل التدخل الخارجي، الاحتواء، توازن القوي، صراع الحضارات والأديان والردع والتعايش السلمي.

بمراجعة الأدبيات السياسية نجد أن العديد من المفكرين يتفقون أن مفهوم الأمن القومي يرتبط بحماية حدود الدولة وسلامة أراضيها (المجدوب، 2009: ص1) وبالمحافظة على كيان واستقرار الدولة أو الأمة وحمايتها من أي اعتداء خارجي (رسلان، 1977: ص11)، وفقا لهذا المنظور، فان مفهوم الأمن القومي هنا يعتبر مفهوما تقليديا وذلك باعتباره أن القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لحماية الكيان الذاتي للدولة والضمان الوحيد للوجود القومي على الساحة العالمية. لاشك في القوة العسكرية للدولة تلعب دورا كبيرا في حماية أمنها القومي, ولكن أن يقتصر مفهوم الأمن القومي علي منع الاعتداء الخارجي فقط يشوبه العديد من القصور خاصة أن هناك بعض الدول التي لا تستطيع تامين العناصر الأساسية الداخلية لكيان الدولة في ضل غياب تام للتداول السلمي للسلطة وما يترتب عنه من غياب العدالة والمساواة والاعتداء علي الحقوق والحريات الأساسية وقمع المواطنين وغالبا ما تشكل هذه القضايا ذريعة وحجة للتدخل الخارجي كما حدث في بوروندي ويوغسلافيا والصومال والسودان وليبيا Mezran, Karim, and (Arturo Varvelli, 2017: p26).

لتفادي لهذا القصور، تغيرت فكرة الباحثين والمفكرين حول مفهوم الأمن القومي من خلال التركيز علي مهددات الأمن القومي من الجبهة الداخلية وليس فقط علي مهددات الأمن القومي الخارجية. وفقا لهذا المنظور، أصبح مفهوم الأمن القومي عند العديد من المفكرين لا يقتصر فقط على التهديدات الخارجية بل يتضمن أيضا المخاطر والصعوبات الداخلية في الدولة (هلال, 1988: 140)، وبالتالي، فأن الأمن القومي يعني قدرة الدولة أو الأمة في التحكم في الظروف المحلية والأخطار الخارجية التي تهدد أمنها واستقلالها (حسن، 2004: ص48). وفقا لذلك، فأن مفهوم الأمن القومي يتمحور حول تحقيق الاستقرار السياسي المتمثل في التداول السلمي للسلطة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي المتمثل في الانسجام والتوافق بين الأطياف والعرقيات المختلفة في المجتمع

وتحقيق الاستقرار الاقتصادي المتمثل في بناء قوة اقتصادية وأخيرا بناء قوة عسكرية لردع أي تهديد داخلي أو خارجي.

**ثانيا: مقومات الأمن القومي وأبعاده**

تبين لنا من خلال دراستنا لمفهوم الأمن القومي في الفصل السابق أنه مفهوم شامل للأمن الداخلي والخارجي للدولة وبالتالي فأن لهذه الظاهرة مقومات و أبعاد مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية, فيما يتعلق بالبعد السياسي للأمن القومي فانه يتمثل في حماية الكيان السياسي للدولة من التحديات الداخلية والخارجية, تتمثل التحديات الداخلية بحماية الكيان السياسي للدولة من خلال ضمان حرية الإرادة العامة للشعب ومدي مشاركته السياسية وحرية واستقلالية وشرعية القرار السياسي للدولة, في حين تتعلق التحديات الخارجية بالحفاظ علي السيادة الوطنية وتوفير المتطلبات الأساسية للدولة بشكل مستقل وبدون طلب أي مساعدة خارجية والتي قد تفتح الباب علي مصراعيه للتدخلات الخارجية لتحقيق مصالحها الوطنية كما حدث في الكويت والعراق في التسعينات و في ليبيا في الألفية الجديدة. أما البعد الاقتصادي للأمن القومي فيتمحور حول مدي توفير الظروف المناسبة لتحقيق الرفاهية والحياة كريمة للمواطنين من خلال توفير احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية، والقدرة على حماية الاقتصاد الوطني والموارد الطبيعية من أي أخطار داخلية أو خارجية وبالتالي فان الأمن القومي يرتبط ارتباطا وثيقا مع التنمية الاقتصادية ويعتبران من أهم العناصر لبناء للدولة.

بالإضافة إلي أهمية البعد السياسي والاقتصادي فان البعد الاجتماعي للأمن القومي يعتبر أيضا أمر بالغ الأهمية حيث يرتبط الأمن القومي بالفرد ارتباطا مباشرا فهو يعني له الإحساس بالطمأنينة سواء فيما يتعلق بغياب الأخطار التي قد تهدد وجوده داخلية كانت أو خارجية أو كنتيجة للقدرة علي مواجهة تلك الأخطار في حال حدوثها (رسلان، 1977: ص11), وفقا لهذا المنظور فالبعد الاجتماعي للأمن القومي يتمثل في مهمتين رئيسيتين, تتعلق المهمة الأولي تحقيق الاستقرار الداخلي وضمان وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم وتوفير متطلباتهم واحتياجاتهم الأساسية من غداء ومسكن وعمل وامن ورعاية صحية وتحقيق العدل والمساواة بين مختلف طبقات المجتمع. تتعلق المهمة الثانية بقدرة الدولة في الحفاظ علي القيم والمعتقدات الثقافية والدينية والعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع من الأخطار الخارجية مثل الغزو الثقافي والديني والديموغرافي والتي تعد احد أهم انعكاسات الهجرة غير الشرعية كما سنري لاحقا بالتفصيل. أخيرا يأتي البعد العسكري والذي يمثل الأهمية الاستراتيجي التي لا غني عنها للأمن القومي

لأي دولة حيث تعتبر القوة العسكرية أهم وسائل تحقيق الأمن القومي وأكثرها فاعلية باعتبارها الأداة التقليدية المتعارف عليها لحماية الدولة من أي تهديدات داخلية أو خارجية (الشابندر، 2008:150), لذلك فان بناء القوة العسكرية وتنمية وتطوير قدرات ومهارات الأجهزة الأمنية الأخرى وجهاز الشرطة وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية والمحافظة علي مبادئها وأهدافها ومهماتها وولائها وعدم تأثرها بأي قوي داخلية كانت أو خارجية هي شروط أساسية لا بد من تحقيقها وتطويرها باستمرار. أن ضعف القوة العسكرية يعتبر من أهم أسباب انهيار الدول سواء بسبب التحديات الداخلية مثل الصراع على السلطة التي قد تؤدي إلى تقسيمها بحيث تصبح عرضة للتدخل الخارجي أو بسبب التحديات الخارجية بقصد احتلال الدولة والسيطرة على مقدراتها الاقتصادية.

**ثالثا: الأهداف الاستراتيجية للأمن القومي**

من خلال مناقشتنا لمفهوم الأمن القومي وأبعاده المتعددة يمكننا القول أن المفهوم الشامل للأمن يعني توفير الظروف المناسبة التي تمكن الدولة من اتخاذ الإجراءات المناسبة واستخدام الوسائل المناسبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني بحيث تصبح الدولة قادرة علي مواجهة التهديدات علي المستوي الداخلي والخارجي والحفاظ علي أمنها ومواردها وسيادتها واستقلالها واستقرارها. وفقا لهذا المنظور، فان مؤسسة الأمن القومي يقع على عاتقها تحقيق المصالح والأهداف الاستراتيجية للدولة عن طريق عناصرها ومكوناتها وأدواتها المختلفة، ويمكننا في هذا الإطار تحديد مجموعة من الأهداف الاستراتيجية العامة التي تسعي جميع دول العالم إلي تحقيقها.

1- حماية حدود الدولة والمحافظة على وحدة وسلامة أرضيها: يشير مفهوم الأمن القومي التقليدي إلي حماية حدود الدولة أو المساحة الجغرافية التي تقطنها جماعة بشرية معينة (بقبق، 2024: ص378), وتعتبر المساحة الجغرافية أو الإقليم الجغرافي احد العناصر الأساسية لتكوين الدولة (شمبش، 2009: ص59) وبالتالي فان حدود الدولة الجغرافية تعتبر بمثابة المكان المقدس للشعب أو للأمة وتمارس فيه الدولة سيادتها وتفرض فيها قوانينها وتشريعاتها وأنه لا معني للدولة ولا تكون لها سيادة ولا كرامة أذا تعرضت حدود إقليمها الجغرافي لأي اعتداء وان الدفاع عن هذا الإقليم الجغرافي هو احد أهم الأهداف التي تسعي مؤسسة الأمن القومي لتحقيقه.

2- حماية الموارد والثروات الطبيعية للدولة: تبين لنا من خلال المبحث السابق أن هناك علاقة وثيقة بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي، فالأخير يسعي إلى توفير سبل التقدم والتطور والازدهار والرفاهية للمواطن وحماية المصالح الحيوية الاقتصادية على المستوى القومي وذلك من خلال تهيئة البيئة المناسبة لبناء اقتصاد قوي للدولة وكذلك تحقيق تبادل اقتصادي عادل ومفيد مع الدول المختلفة. في الحقيقة تعتبر الثروات الطبيعية والموارد البشرية التي تمتلكها الدول مثل المعادن والنفط والثروة الحيوانية والمائية والزراعية حجر الأساس لتحقيق الأمن الاقتصادي للدولة والذي يعد أحد كما ناقشنا سابقا أهم أبعاد الأمن القومي.

3- تحقيق الاستقرار الاجتماعي في الدولة: مما لا شك فيه أن وجود الإقليم وتوفر الموارد الاقتصادية يتطلب وجود العامل البشري الذي يعتبر العنصر الأساسي في منظومة الأمن القومي للدولة واحد العناصر الأساسية لتكوين للدولة (شمبش، 2009: ص59)، فالإنسان ميزه الله بالعقل ومنحه قدرات ومواهب مكنته عبر الزمن من استغلال الجغرافيا والثروات الطبيعية في توفير متطلباته واحتياجاته الأساسية وتكوين الدول والمجتمعات (رسلان، 1977: ص12). فالموارد البشرية هي المسئولة عن تكوين وتطوير النظام السياسي والاقتصادي والأمني وبدون العامل البشري فان المساحة الجغرافية والموارد الاقتصادية ليس لها أي قيمة. وتجدر الإشارة إلى انه كل ما كانت الجماعات البشرية بمختلف أطيافها مترابطة ومتجانسة كل ما زادت إمكانية بناء اقتصاد قوي ومستقر والذي بدوره يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في الدولة (عمارة، 1998: ص17).

وبالتالي فان من أهم أهداف الأمن القومي هو تكوين منظومة بشرية اجتماعية متجانسة ومتماسكة تسعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية العليا التي تضمن لهم الحفاظ على وطنهم الذي يأويهم وهم ملزمون بالدفاع عنه بغض النظر عن اختلافاتهم العرقية أو الدينية أو الإيديولوجية.

4- تحقيق الاستقلال السياسي والحفاظ على سيادة الدولة: يعتبر تحقيق الأمن والاستقرار السياسي من أهم الوسائل لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية ويعبر عن "حالة خاصة من الطمأنينة الاجتماعية تتحقق من خلال تشجيع وتنمية مشاركة المواطنين السياسية وانعدام الشعور بالعزلة السياسية"(الشقحاء، 2004: ص72)، بالإضافة إلي أهمية المشاركة السياسية فأن استقلال ووحدة القرار السياسي للدولة وعدم تأثره أو ارتهانه لأي قوي داخلية أو خارجية يعتبر أحد أهم أبعاد الأمن

القومي, فكل ما كان القرار السياسي للدولة موحدا ومستقلا كلما زاد دوره في تحقيق المصلحة الوطنية والقومية وبالتالي فان تحرير القرار السياسي من أي ضغوط محلية أو خارجية والدفاع عن استقلاله هو احد أهم أهداف الأمن القومي.

**رابعا: الأمن القومي الليبي وتحديات الهجرة غير القانونية**

لقد تبين لنا من الفصل الأول أن الهجرة ظاهرة دولية قديمة وقد تطورت وتوسعت واتخذت أشكالا عديدة وازدادت انتشارا خاصة في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة خاصة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وتعتبر الهجرة غير القانونية أحد أهم أنواع الهجرة وأكثرها خطورة نتيجة لتداعياتها وانعكاساتها السلبية علي الأمن القومي لدول المصدر ودول العبور ودول المقصد على حد سواء. في الحقيقة، أن ارتفاع أعداد المهاجرين وبشكل كبير بعد الاضطرابات والتغير السياسي والحروب الداخلية في ليبيا كان له تأثير كبير على واقع وبنية المجتمع الليبي على المستوي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والأمني وساهم إلى حد كبير في حالة عدم الاستقرار في الدولة الليبية من خلال انتشار الأمراض وجرائم النصب والاحتيال والشعوذة وانتشار المخدرات والخمر وانتشار ظاهرة التسول والسرقة وتهريب البشر وتزوير العملة. والأسوأ من ذلك، هو أن وحدة الدولة وسلامة أراضيها أصبحت في خطر والتي وكما ناقشنا في الفصل السابق تعتبر أحد مقومات الأمن القومي. وفقا لهذا المنظور فانه من الأهمية بمكان تحليل وتفسير التداعيات والانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة بالتفصيل من اجل تحديد السياسات والاستراتيجيات المناسبة والحلول المقترحة للحد من آثارها والتي تمثل خطرا كبيرا علي الأمن القومي الليبي ويمكن تقسيم الآثار السلبية لهذه الظاهرة إلى ثلاثة تحديات رئيسة والتي سيتم مناقشتها أدناه بالتفصيل:

**1- الآثار والتهديدات الاقتصادية**

شكلت التهديدات الاقتصادية أحد أهم التداعيات والانعكاسات لهذه الظاهرة والتي أثقلت كاهل الاقتصاد الليبي المنهك أصلا بعد التدخل الخارجي والحروب الدموية التي اندلعت في البلاد وضعف وانتشار الفساد في المؤسسات الاقتصادية في الدولة، في ضل هذه الظروف، أدي تدفق الألف المهاجرين غير القانونين ليس فقط إلى ارتفاع الفاتورة الاقتصادية في ليبيا بشكل عام بل ساهم وبشكل خطير في عملية الانهيار الاقتصادي الذي تشهده البلاد والذي يمكن تحديده في المحاور الاقتصادية الآتية:

- أن زيادة عدد المهاجرين وبشكل مخيف كما هو واقع الحال في ليبيا يكلف ميزانية الدولة مبالغ كبيرة لرعاية المهاجرين غير القانونين وتوفير الرعاية الصحية لهم والأماكن المخصصة للإقامة أو مراكز الحجز وعملية ترحيلهم إلى دولهم الأصلية[23].
- ارتفاع معدلات التضخم والبطالة، أن تدفق المهاجرين غير القانونيين وبأعداد كبيرة يؤدي بدوره إلي توفر الأيدي العاملة الرخيصة والذي ينعكس سلبا علي فرص التوظيف للمواطنين الأصليين، في ضل انخفاض فرص العمالة الوطنية تدهورت القوة الشرائية لمعظم الليبيين خاصة أصحاب الدخل المحدود. إضافة إلى ذلك، أدي تسلل المهاجرين بأعداد كبيرة إلي خلق حالة من عدم التوازن بين العرض والطلب في السوق المحلي والذي أدي بدوره إلي ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والذي انعكس سلبا علي الاقتصاد الليبي سواء فيما يتعلق بالنشاط التجاري أو الصناعي.
- تدهور قيمة العملة المحلية، أن تدفق المهاجرين غير القانونيين وبأعداد كبيرة وانخراطهم في سوق العمل وتحويلهم للأموال التي يحصلون عليها بطرق غير شرعية مثل تجارة المخدرات والسلاح والاتجار بالبشر إلى العملة الصعبة والتهرب من دفع الضرائب كان له اثر كبير على انهيار قيمة العملة الوطنية. في عام 2011 كان واحد دولار يساوي 1.25 دينارا ليبيا وانخفضت قيمة العملة المحلية تدريجيا لتصل في عام 2024 إلى 7.22 دينارا ليبيا مقابل دولار واحد[24]. هذا الانخفاض الحاد في قيمة الدينار الليبي أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى أدي إلي أزمة سيولة نقدية خانقة وارتفاع تصاعدي لأسعار السلع الأساسية والخدمات في الدولة.
- انتشار الأعمال المرتبطة بالتهريب والتزوير، أن انخراط أعداد كبيرة من المهاجرين غير القانونيين في الحياة الاقتصادية في ليبيا أدي إلى انتشار ظاهرة تهريب السلع الأساسية والوقود والثروة الحيوانية عبر الحدود مع الدول المجاورة والذي كان له تأثير مباشر على الاقتصاد الوطني حيث ارتفعت نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة إلي الناتج المحلي الإجمالي من 40.3% في

[23] أنظر, قسم المعلومات والتوثيق, مكتب الترحيل بجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، طرابلس, متاح علي: https://dcim.gov.ly/

[24] أنظر, تباين أداء العملات الأجنبية أمام الدينار الليبي 2024/9/28, بوابة الوسط, متاح علي: https://alwasat.ly/news/libya/450783

العام 2014 إلى 52.5% في العام 2015، لتصل إلى 59.8% في العام 2016 (علو، 2012: ص382).

### 2- الآثار والتهديدات الاجتماعية

أن تزايد أعداد المهاجرين غير القانونين إلي ليبيا بعد انهيار النظام السابق والإجراءات المتشددة التي اتخذتها الدول الأوربية (دول المقصد) من اجل مكافحة الهجرة غير الشرعية مثل إنشاء البوابات الالكترونية للمراقبة علي الحدود البرية والبحرية وتسيير دوريات خفر السواحل المجهزة بمعدات متطورة لإبعاد المهاجرين وترحيلهم والعمليات الأوروبية المشتركة مثل عملية صوفيا التي تم إنشائها في عام 2015[25], جعلت من الصعوبة بمكان أن يصل المهاجرين إلي أوروبا والذي أدي بدوره إلي تحول ليبيا من دولة عبور للمهاجرين إلي دولة استقرار دائم لهم واندماجهم مع المجتمع الليبي الصغير نسبيا.

هذا الاندماج كان سببا مباشرا في تنامي وتطور عدد من الظواهر الاجتماعية السيئة والتي تشكل تهديد خطير للنسيج الاجتماعي الليبي ومكوناته وخصوصياته والذي يعتبر وكما ناقشنا في المبحث السابق أحد مكونات الأمن القومي الليبي واهم هذه الظواهر الاجتماعية ما يلي:

- ارتفاع معدل الجريمة، أن تدفق المهاجرين غير القانونيين وخاصة الذكور[26] وبأعداد كبيرة إلي ليبيا والتي تعاني من ضعف وهشاشة المؤسسات الأمنية وجهاز الشرطة وانقسام في المؤسسة العسكرية أدي إلي ازدياد معدل الجريمة في ليبيا خاصة مع انتشار السلاح والفوضى التي تعاني منها البلاد. في الواقع، تشير كافة الدراسات أن المهاجرين غير القانونين يشكلون عنصرا مهما في التنظيمات الإجرامية التي تمتهن عمليات السرقة والتزوير وترويج المخدرات وتهريب السلاح والسلع الأساسية والاتجار بالبشر. مما لا شك فيه، إن انتشار هذه الجرائم يمثل تهديد كبير للمجتمع الليبي وخاصة لشريحة الشباب التي تشكل العنصر الأساسي في بناء الدولة.

---

[25] لمزيد من المعلومات حول اتفاقية صوفيا, متاح علي الرابط: https://aawsat.com/home/article/1899586

[26] تجدر الإشارة إلي أن 90% من المهاجرين هم من الذكور وتتراوح أعمارهم من 25 إلي 40 سنة. انظر تقرير المنظمة الدولية للهجرة, متاح علي:
https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_R42_Migrant_Report_Arabic_v2.pdf

- إدخال سلوكيات وعادات جديدة على المجتمع الليبي، يعتبر المجتمع الليبي مجتمع قبلي مجانس اجتماعيا ودينيا حيث أن غالبية سكانه مسلمين وبالتالي فان لهم عادات وتقاليد وأعراف وقيم خاصة بهم ولكن تأثرت هذه المنظومة الاجتماعية والي حد كبير بسلوكيات وقيم وعادات وديانات ومعتقدات المهاجرين غير الشرعيين والتي تتنافي مع سلوكيات المجتمع الليبي ولعل انتشار ظاهرة التنصير[27] والاغتصاب والتعذيب والتزوير والتسول والسحر والشعوذة لأفضل دليل في هذا الشأن.

- تغيير العامل الديموغرافي والسكاني في ليبيا، ويعتبر من أخطر التهديدات التي تواجه المجتمع الليبي بشكل خاص والأمن القومي الليبي بصفة عامة، حيث ينتمي المهاجرين غير القانونيين في ليبيا إلى أكثر من جنسية 44 دولة حسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة الصادر في عام 2021[28]، هذه الأقليات العرقية الدخيلة لديها ثقافات وميول وعادات تتعارض كليا مع ثقافة وعادات وتقاليد المجتمع الليبي مثل السحر والشعوذة والسرقة والإجرام والتهريب وغيرها من المظاهر الهدامة. والاسواء من دلك كله، أن تحول ليبيا إلى إحدى دول المقصد جعل هذه الأعداد البشرية الكبيرة والمختلفة دينيا وثقافيا تندمج في المدن والقرى الليبية وخاصة في الجنوب الليبي وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على وحدة وتجانس المجتمع الليبي ويفتح الباب لتوطين هؤلاء الغرباء في ليبيا إلى الأبد وهو ما تسعي إليه دول أوروبية ومنظمات متعددة وهدا ما صرح به وزير الداخلية الليبي في مؤتمر صحفي بتاريخ 2024/7/10[29].

### 3- الآثار والتهديدات الأمنية والسياسية

أن أثار وتهديدات الهجرة غير القانونية علي الأمن القومي لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي والاجتماعي بل لها أيضا انعكاسات وتداعيات سياسية وأمنية خطيرة علي الدولة خاصة ليبيا التي تعاني من حالة عدم الاستقرار السياسي وضعف المؤسسات

---

[27] لمزيد من المعلومات حول ظاهرة التنصير في ليبيا انظر: الندوة العلمية الرابعة بعنوان بعثات التنصير إلى ليبيا قراءة في الوسائل و الغايات. متاح علي: https://lana.gov.ly/post.php?lang=ar&id=276801

[28] تقرير المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا عن المهاجرين, 2021/9/21 , متاح علي, https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_R38_Migrant_Report_Arabic_update.pdf

[29] انظر, الطرابلسي: منظمات تسعى لتوطين المهاجرين في ليبيا وغالبية مزوري الرقم الوطني من جنسيات أفريقية وشرق آسيوية, بوابة الوسط, متاح علي: https://alwasat.ly/news/libya/444604

العسكرية والأمنية. في الحقيقة، أن هشاشة وضعف المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية وانقسامها وتصارعها منذ 2011 جعل الحدود الليبية مفتوحة على مصراعيها وأصبحت البلاد سوقا مفتوحا لتهريب البضائع والوقود والمخدرات والسلاح وفتح الباب أمام الهجرة غير الشرعية التي تعتبر أحد أهم التهديدات علي الأمن القومي الليبي والأمن الإقليمي والأمن الدولي خاصة من دول المقصد في قارة أوروبا (مطاوع، 2015: ص22) ومن أهم تهديدات الهجرة غير القانونية على الواقع السياسي الليبي ما يلي:

- انهيار مقومات السيادة الليبية، ليس فقط من قبل الأعداد الكبيرة من المهاجرين التي تدخل الدولة دون حسيب أو رقيب بل في فتح المجال للتدخلات الأجنبية وخاصة من الدول الأوربية التي تسعي إلي الحد من الهجرة من خلال توطين المهاجرين في ليبيا ومن خلال إصدار التقارير التي تدين السلطات الليبية في تعاملها مع المهاجرين[30]. من خلال هذا المنظور، يمكننا القول أن قضية الهجرة في ليبيا تم تدويلها بهدف منع استقلالية القرار السياسي لصناع القرار في ليبيا فيما يتعلق بالهجرة وإجبارهم علي تبني سياسات تتماشي مع مصالح الدول الأوربية حتى وان كانت تتعارض مع مصالح الأمن القومي للدولة الليبية.
- زيادة حدة الانقسامات والصراعات، أن دخول الآلف المهاجرين في ضل الانفلات الأمني والصراع المسلح بين أطراف الصراع أدي إلى استقطاب عدد كبير من المهاجرين وتدريبهم وتسليحهم واستخدامهم في الحروب الداخلية مما ساهم في زيادة حدة الانقسامات وإطالة أمد الصراع المسلح في ليبيا[31].
- انتشار الفوضى الأمنية والسياسية، أن انخراط أعداد كبيرة من المهاجرين غير القانونيين يعد سبب مباشر في انتشار الجريمة والتهريب وانتشار الفوضى في البلاد حيث تشير كافة الدراسات أن المهاجرين غير القانونين يشكلون عنصرا مهما في التنظيمات الإجرامية التي تمتهن عمليات السرقة والتزوير وترويج المخدرات وتهريب السلاح والسلع الأساسية والاتجار بالبشر[32].
- زيادة الأعباء والتكاليف علي الدولة الليبية، لقد شكلت الأعداد المتزايدة من المهاجرين عبئا كبيرا على المؤسسات الخدمية والسياسية في ليبيا في ضل

---

[30] انظر, وقف التدفق, الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين في ليبيا, Human Rights Watch. متاح علي: https://www.hrw.org/ar/report/2006/09/12/255403

[31] حول تجنيد المهاجرين, انظر المهاجرون غير النظاميين, ورقة المتقاتلين في حرب طرابلس, مجلة الشرق الأوسط, متاح علي, https://aawsat.com/home/article/1943346/

[32] أنظر, ليبيا.. تفكيك شبكة اتجار بالبشر وتحرير مئات المهاجرين من الاحتجاز ألقسري, متاح علي: https://www.alarabiya.net/north-africa/libya/2024/09/01/

معاناة الدولة من تدهور قطاعات البنية التحتية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والسكن والطرق والمواصلات. هذه الظروف جعلت المؤسسات السياسية غير قادرة على تلبية احتياجات المهاجرين غير القانونيين مثل توفير مراكز الإيواء والإعاشة والرعاية الصحية مما جعلها عرضة للنقد من قبل الدول والمنظمات الدولية.

- انتشار وتطور العصابات الإجرامية والإرهابية، في ضل الصراعات والحروب في ليبيا وضعف وهشاشة المؤسسات الأمنية دخلت البلاد مجموعات كبيرة من المهاجرين الدين لديهم نشاطات إجرامية مثل التهريب والاتجار بالبشر وتزوير العملة أو نشاطات إرهابية متشددة مثل تنظيم الدولة (داعش) في مدينة سرت الليبية. أن نشاطات المجموعات الإجرامية والإرهابية لم يؤدي فقط إلي ضعف المؤسسات السياسية والاقتصادية في ليبيا بل أيضا إلى انعكاسات وأبعاد سياسية دولية على مكانة ليبيا في المنظومة الدولية باعتبارها دولة غير أمنة ومصدرة للإرهاب.

من خلال ما سبق، يمكننا القول أن الاضطرابات السياسية والحروب التي حدثت في ليبيا ومنذ2011 قد فتحت الباب علي مصراعيه أمام المهاجرين الدين جاءوا من كل حدب وصوب بهدف استعمال الدولة كنقطة عبور إلي أوروبا أو بهدف الاستقرار فيها هروبا من الفقر أو الحروب أو لتحسين ظروفهم المعيشية لدرجة أن عددهم قارب المليون مهاجر في عام 2024[33]. أن اندماج هذا العدد الكبير من البشر المختلفين ثقافيا وعرقيا ودينيا واجتماعيا في المجتمع الليبي الذي تعاني دولته من صراعات وحروب وتدخلات خارجية لأكثر من عشر سنوات, كان له انعكاسات وأبعاد وتداعيات وتهديدات خطيرة علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما جعل الأمن القومي الليبي علي حافة الانهيار وبالتالي فانه الدولة الليبية ومن اجل الحفاظ علي شعبها ومواردها وأمنها القومي مطالبة أن تضع حدا لهذا الخطر من خلال وضع الاستراتيجيات والإجراءات والآليات المناسبة لمكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية وهذا ما سيتم مناقشتها في المبحث اللاحق.

[33] تقرير المنظمة الدولية للهجرة حول المهاجرين في ليبيا, مايو, يونيو 2022, متاح علي:
https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_R42_Migrant_Report_Arabic_v2.pdf

## المبحث الثاني: الاستراتيجيات والآليات التي اتخذتها ليبيا في مواجهة ظاهرة الهجرة غير القانونية

يمكننا القول من خلال ما سبق أن ظاهرة الهجرة غير القانونية تعد احد الظواهر الخطيرة في العصر الراهن نتيجة للآثار والتداعيات السلبية الناتجة عنها والتي تمثل تهديدا خطيرا علي الأمن القومي لدول العبور ودول المقصد علي حد سواء ولعل الإجراءات والاستراتيجيات والآليات التي اتخذتها الدول الأوربية القوية اقتصاديا وعسكريا من اجل مكافحة أو الحد من الهجرة غير القانونية لخير دليل في هذا الشأن, وأذا كانت الدول القوية قد سخرت كل الإمكانيات لمواجهة هذه الظاهرة فان ليبيا التي تعاني اقتصاديا وسياسيا مطالبة بتبني الاستراتيجيات والإجراءات والآليات المناسبة للحفاظ علي أمنها القومي من أثار هذه الظاهرة ويمكننا في هذا الإطار تصنيف الآليات والاستراتيجيات التي تبنتها الدولة الليبية لمكافحة ظاهرة الهجرة إلي ثلاث أقسام رئيسية, الآليات والاستراتيجيات القانونية والسياسية والتنظيمية.

### أولا: الآليات والاستراتيجيات القانونية

استنادا علي معاهدة وستفاليا التي تم التوقيع عليها في 24 أكتوبر 1648 والتي شكلت الأساس القانوني للدول القومية الحديثة وأرست مبادئ العدالة والمساواة بين الدول واستقلالها[34], فان الدولة لها الحق أن تفعل ما تشاء داخل حدودها الإقليمية وهذا ما تم التأكيد عليه أيضا في ميثاق الأمم المتحدة حيث نصت الفقرة الأولي من المادة الثانية علي المساواة بين الدول الأعضاء وان أي دولة عضو لها الحق المطلق في إدارة شئونها الداخلية والخارجية دون أي تدخل خارجي كما تمتلك الدولة السلطة الكاملة في التعامل مع مواطنيها وعلاقاتها مع المنظومة الدولية ولا يحق للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لأي دولة[35]. وفقا لهذه المبادئ الدولية، انطلقت الدول في سن القوانين والتشريعات الخاصة بها في التعامل مع القضايا المتعددة للدولة وتنظيمها (Ferreira, 2009: p29), ويعتبر تنظيم الهجرة احد أهم القضايا وقد كانت ليبيا مثلها في ذلك مثل باقي الدول قد سنت عدة قوانين وتشريعات في أطار تنظيم الهجرة وأهمها ما يلي,

[34] انظر معاهدة ويستفاليا، متاح علي.http://avalon.law.yale.edu/17th_century/westphal.asp

[35] انظر, المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة, متاح علي: https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

قانون جوازات السفر وإقامة الأجانب رقم 41 لسنة 1956, الذي اقره مجلس الشيوخ ومجلس النواب الليبي في عهد المملكة الليبية ونص علي انه " لا يجوز دخول ليبيا والخروج منها إلا لمن يحمل جواز سفر ساري المفعول صادر من سلطات بلده أو أية سلطة أخرى معترف بها أو من إدارة المهاجرة أو لمن يحمل وثيقة تقوم مقام الجواز وتكون صادرة من السلطات المذكورة ويشترط فيها أن تخول حاملها العودة إلى البلد الصادرة من سلطاته"[36]. ويعتبر هذا القانون أول تشريع ليبي لتنظيم عملية السفر من والي الدولة الليبية. في 5 مايو 1962 تم إصدار القانون رقم 17 الخاص بشئون دخول الأجانب إلي ليبيا والخروج منها وقد نصت المادة الثانية منه بالتحديد انه "لا يجوز لأجنبي دخول الأراضي الليبية أو البقاء فيها أو الخروج منها إلا أذا كان حاصلا على تأشيرة صحيحة وفقا لأحكام هذا القانون وممنوحة على جواز سفر نافذ المفعول صادر من السلطات المختصة في بلده أو أية سلطة أخرى معترف بها أو من شعبة المهاجرة ومراقبة الأجانب أو على وثيقة تقوم مقام الجواز صادرة من السلطات المذكورة و تخول حاملها حق العودة إلى البلد الصادرة منه"[37].

تم العمل بهذه القوانين لفترة طويلة من الزمن ومع تطور ظاهرة الهجرة غير النظامية في الألفية الجديدة تم إصدار قانون رقم 19 في 28 يناير 2010 والدي نص علي في مادته الأولي انه " يعد مهاجرا غير شرعي كل من دخل أراضي الجماهيرية العربية الليبية أو أقام بها دون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى"[38]. من خلال تحليل هذه القوانين يمكننا القول أن السلطة السياسية في الدولة الليبية وبالرغم من اختلاف شكل نظام الحكم فيها من نظام ملكي إلي جمهوري قد كانت حريصة وحاولت أن تنظم عملية دخول الأجانب وخروجهم من ليبيا في إطار قانوني مثلها في ذلك مثل باقي الدول.

**ثانيا: الآليات والاستراتيجيات السياسية (المعاهدات والاتفاقيات والمذكرات الخاصة بمكافحة الهجرة غير القانونية)**

[36] انظر, قانون جوازات السفر وإقامة الأجانب رقم 41 لعام , 1956 متاح علي:
https://lawsociety.ly/legislation/
[37] انظر, قانون رقم 17 لسنة 1962 م في شأن دخول وإقامة الأجانب فى ليبيا وخروجهم منها, متاح علي:
https://lawsociety.ly/legislation
[38] أنظر, قانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية, متاح علي:
https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/

تعتبر ليبيا من الدول الموقعة علي بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 25 في عام 2000[39], وقد اتفقت الدول الأطراف في هذا البرتوكول علي ضرورة تبني نهجا شاملا يقوم علي التعاون وتبادل المعلومات علي الصعيد الوطني والإقليمي و الدولي من اجل منع ومكافحة تهريب المهاجرين. في الحقيقة لم تكتفي الدولة الليبية بالتوقيع علي البرتوكول المذكور في إطار جهودها لمكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية بل انخرطت في توقيع العديد من المعاهدات علي المستوي الإقليمي والدولي ومن أهم هذه المعاهدات ما يلي:

1- الاتفاق الليبي الايطالي (2007/12/29): تضمنت الاتفاقية المذكورة علي سبع مواد رئيسية، نصت المادة الأولي على تنسيق الجهود المشتركة للبلدين في مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات والاتجار بالبشر، في حين نصت المادة الثانية على تنظيم دوريات بحرية مشتركة بعدد 6 قطع بحرية معارة مؤقتا من ايطاليا وتختص المواد الأخرى من الاتفاقية على عملية تمويل الجهود المشتركة من خلال التعاون مع الاتحاد الأوروبي وعملية التنسيق مع الدول المصدرة للمهاجرين وعملية إرجاعهم إلي دولهم الأصلية[40].
2- معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وايطاليا (30/ 8 / 2008): وقعت هذه الاتفاقية بين البلدين المشار إليهما في مدينة بنغازي وتعتبر بمثابة الإطار القانوني المرجعي ليس فقط للتعاون في مجال المكافحة الهجرة غير الشرعية بل أيضا في مجالات عديدة أخري، وهذا ما يمكن ملاحظته من كثرة بنود الاتفاقية التي وصلت إلي 23 مادة. فيما يتعلق بمكافحة ظاهرة الهجرة غير القانونية, فقد نصت الفقرة الأولي من المادة التاسعة عشر علي أن "يعمل الطرفان على إنجاز منظومة لمراقبة الحدود البرية الليبية تسند إلى شركات إيطالية تتوفر لديها الاختصاصات الفنية اللازمة، وستتحمل الحكومة الإيطالية 50% من التكاليف، بينما سوف يطلب الطرفان من الاتحاد الأوروبي أن يتحمل الـ 50% الباقية، أخذاً في الحسبان التفاهم الذي تم في حينه بين الجماهيرية والمفوضية الأوروبية" في

[39] يعتبر هذا البرتوكول مكملا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقد تم اعتماده والتصديق علية في الدورة الخامسة والخمسون في 2000/11/15. البرتوكول متوفر علي الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-against-smuggling-migrants-land-sea-and-air

[40] أنظر, الاتفاق الليبي الايطالي (2007/12/29), متاح علي: https://lawsociety.ly/convention/

حين نصت الفقرة الثانية من نفس المادة علي أن " يتعاون الطرفان في تحديد مبادرات ثنائية وإقليمية، في بلدان مصدر الهجرة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية"[41].

بالإضافة إلي الاتفاقيات المذكورة والتي تم التصديق عليها من الحكومة الليبية في عهد النظام السابق فقد وقعت الحكومات الليبية المتعاقبة بعد انهيار نظام القذافي في عام 2011 العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم سواء مع دول فردية مثل ايطاليا ومالطا أو مع منظمات دولية و إقليمية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وكلها تهدف إلي سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية و الذي بدوره يعكس حقيقة مفادها أن الحكومات الليبية المتعاقبة سواء في ضل النظام السابق أو التي تولت السلطة بعد 2011 كانت مدركة للأخطار والتحديات التي تفرضها ظاهرة الهجرة غير القانونية علي الدولة الليبية. وفقا لما تم مناقشته أعلاه، يمكننا القول أن ليبيا قد عملت من الناحية النظرية علي سن القوانين والأحكام المتعلقة بتنظيم الهجرة ووقعت علي بروتوكولات ومعاهدات واتفاقيات متعددة في أطار جهودها لمكافحة أثار هذه الظاهرة ولكن يبقي السؤال الأهم هنا هو ماذا فعلت الحكومات الليبية عمليا أو تطبيقيا علي ارض الواقع وهذا ما سنناقشه في القسم التالي.

**ثالثا: الآليات والاستراتيجيات التنظيمية والعملية**

قد تبين لنا من الفصل الأول أن ليبيا ولعدة أسباب جغرافية واقتصادية وأمنية أصبحت وجهة إلي كل من يرغب في الهجرة إلي القارة الأوربية وقد أصبحت مؤخرا من دول المقصد أيضا نتيجة للسياسات الأوربية الرادعة التي يواجهها المهاجرين غير القانونيين وذلك من خلال النظر إلي الزيادة الكبيرة في أعداد هؤلاء المهاجرين وقد تبين لنا أيضا أن الدولة الليبية خلال فترة حكم القذافي أو بعد انهيار نظامه قد تفاعلت وحاولت التصدي لهذه الظاهرة من خلال سن القوانين والتشريعات والتوقيع علي البروتوكولات والمعاهدات ومذكرات التفاهم الثنائية والجماعية في أطار مكافحة الهجرة غير الشرعية, ولكن تبقي الوسائل التنظيمية والعملية لمواجهة ومكافحة ظاهرة الهجرة أمر بالغ الأهمية لتطبيق القوانين ونصوص الاتفاقيات علي ارض الواقع. في هذا الصدد سيتم التركيز على مؤسسات الدولة الليبية بعد 2011 باعتبار أن مؤسسات النظام السابق

[41] أنظر, معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وايطاليا (30/ 8 / 2008) متاح علي: https://mediterraneancss.uk/2023/03/19/libya-italy/

الأمنية والعسكرية بما فيها جهاز الشرطة قد تعرض لتغير جوهري وتم تقريبا إعادة بناء المؤسسات الأمنية من جديد.

في الحقيقة، حاولت الدولة الليبية الجديدة أن تؤسس جهاز أمنى قوي خاص للتعامل مع الهجرة غير الشرعية في وقت مبكر جدا بعد انهيار النظام السابق وبالتحديد في 23 مايو 2012 حيث أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (145) الخاص باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الداخلية وتنظيم جهازها الإداري وقد تم تخصيص المادة الحادية عشر من القرار إلى تحديد المهام الأساسية للإدارة العامة لمكافحة الهجرة غير القانونية[42]. بالرغم من جهود هذه الإدارة في مكافحة ظاهرة الهجرة, إلا أن قلة الإمكانيات والخبرة وغياب الدعم الخارجي أعاق عمل هذه المؤسسة وتفاقمت أزمة الهجرة غير الشرعية في البلاد مما دفع الحكومة الليبية إلي تأسيس جهاز جديد بإمكانيات واستراتيجيات جديدة وهذا ما تم فعلا حيث اصدر مجلس الوزراء القرار رقم (386) لسنة 2014 والخاص بإنشاء (جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية) ويتمتع الجهاز بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويتبع وزارة الداخلية (مادة 1) كما تضمن القرار المشار إليه 11 مادة إضافية تبين اختصاصات جهاز مكافحة الهجرة مثل مراقبة الحدود والقبض علي المهاجرين غير القانونين واحتجازهم في مراكز الإيواء إلي حين ترحيلهم إلي بلدانهم الأصلية[43].

من خلال هذا الجهاز تم القبض علي الآلاف من المهاجرين في عدة مدن ليبية وتم إيداعهم في أكثر من 22 مركز إيواء موزعة في مناطق عدة من البلاد وتم ترحيل العديد منهم إلي بلدانهم الأصلية، علي سبيل المثال تم ترحيل 84396 مهاجر من جنسيات مختلفة في الفترة من 2012/5/1 إلي 2016/7/31 [44] ومازالت عمليات الترحيل مستمرة إلي يومنا هذا. وبالرغم من الجهود الكبيرة التي يقوم بها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية إلا أن أعداد المهاجرين مازالت في ازدياد كبير ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها الانقسامات السياسية والنزاعات والحروب الداخلية التي حدثت في البلاد

---

[42] أنظر, قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012 ميلادي باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الداخلية وتنظيم جهازها الإداري, متاح علي, https://security-legislation.ly/ar/latest-laws

[43] أنظر, قرار مجلس الوزراء رقم (386) لسنة 2014 ميلادي بإنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية: متاح علي: https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/

[44] قسم المعلومات والتوثيق, مكتب الترحيل بجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، طرابلس, متاح علي: https://dcim.gov.ly/

منذ عام 2011 بالإضافة إلى الافتقار إلى الخبرة وقلة الإمكانيات لمعظم الأفراد العاملين في جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

بالإضافة إلي جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، تعتبر مصلحة الجوازات والجنسية احد أهم المؤسسات التنظيمية الأمنية في إطار مكافحة ظاهرة الهجرة وهي ليست مؤسسة حديثة كما يعتقد البعض بل هي امتداد وتطور للمؤسسة السابقة وهي الإدارة العامة للجوازات والجنسية والتي تم إنشاؤها بعد استقلال ليبيا في عام 1951. بعد سنوات عديدة من العمل ومراحل طويلة من التطور تغير اسم الأخيرة إلى مصلحة الجوازات والجنسية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (314) لسنة 2008 وتتمتع هذه المؤسسة مثلها في ذلك مثل جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتضطلع المؤسسة بتنفيذ العديد من المهام مثل إصدار جوازات السفر والبطاقات الشخصية للمواطنين وضبط حركة الدخول والخروج من المنافذ الجوية والبرية والبحرية للدولة ومنح تأشيرات الدخول والمرور للأجانب بالتنسيق مع القنصليات والسفارات[45].

حاولت هذه المؤسسة ومنذ إنشاؤها علي أن تقوم بعمليات التحري والقبض علي المخالفين للقوانين وإدارة المنافذ البرية والبحرية والجوية للدولة والإشراف علي عملية حصر العمالة الوافدة وتنظيمها سواء في القطاع العام أو الخاص ولكن يبدو أن هذه المؤسسة قد فشلت في تحقيق الأهداف الموكلة لها ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التقارير التي تفيد بان هناك عمليات تزوير كبيرة في إصدار الأرقام الوطنية ومنح الجنسية الليبية للأجانب وخير دليل في هذا الشأن ما جاء في تقرير النائب العام الصادر في 2022/8/17 والذي كشف عن جرائم تزوير للأرقام الوطنية وجوازات السفر بالآلاف سُرق على أساسها ملايين الدولارات[46].

من خلال مناقشة وتحليل وتفسير القوانين واللوائح التي أصدرتها الدولة الليبية في مراحلها المختلفة لتنظيم عملية الهجرة وكذلك البروتوكولات والمعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها الحكومات المتعاقبة والمؤسسات والأجهزة الأمنية التي تم إنشاءها لمكافحة الهجرة غير القانونية تبين لنا انه وبالرغم من هذه الجهود فان عدد المهاجرين لا يزال في ازدياد مستمر وهو ما يعكس حقيقة فشل المؤسسات المعنية في تطبيق القواعد

[45] انظر, قرار مجلس الوزراء رقم (314) لسنة التطور بشان تغير اسم الإدارة العامة للجوازات والجنسية إلي مصلحة الجوازات والجنسية 2008 https://laws.ly/law/

[46] لمزيد من المعلومات انظر, آلاف جوازات السفر المزورة. حملة من النائب العام الليبي على الفساد, متاح علي: https://al-ain.com/article/thousands-forged-passports-libya-attorney-general

القانونية ومراقبة الحدود و ذلك بسبب الانقسامات السياسية والنزاعات والحروب الداخلية التي حدثت في البلاد مند عام 2011 بالإضافة إلي الافتقار إلي الخبرة وقلة الإمكانيات لمعظم الأفراد العاملين في جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وبالتالي فان الدراسة الحالية تؤكد إلي أن مواجهة هذه الظاهرة يتطلب تشكيل حكومة موحدة قادرة علي بسط نفوذها علي كل مؤسسات الدولة وتوحيد المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وخاصة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وتنسيق الجهود مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من اجل حماية الآمن القومي الليبي.

**الخاتمة**

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن ظاهرة الهجرة غير القانونية شائكة ومعقدة من حيث الأسباب والآثار سواء على مستوي الدول المصدرة أو دول العبور أو دول المقصد، فالهجرة وبالرغم من واقعية دوافعها وأسبابها التي قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية إلا أن تدفق أعداد كبير من الأفراد من جنسيات مختلفة وثقافات متعددة بطرق غير قانونية وبعيدا عن المنافذ المخصصة للعبور لا يشكل فقط عبئا على دول العبور والمقصد بل يشكل تهديدا خطيرا علي الأمن والاستقرار السياسي والأمن القومي للدول المستضيفة.

تبين لنا أيضا انه وبالرغم من الإجماع الدولي من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية حول حرية الإنسان إلا أن هناك قيود والتزامات لهذه الحرية تحددها اللوائح والقوانين الداخلية لكل دولة ذات سيادة وبما يضمن الحفاظ علي مصالحها الداخلية والخارجية وهنا يبدوا واضحا تحقق الفرضية التي تم أثارتها في بداية الدراسة وهي أن الدول القومية لها الحق أن تمتلك القوة وتستعملها عندما يكون أمنها القومي في خطر كما يدعي مفكرين النظرية الواقعية وهذا ما يفسر سلوك وتفاعل الدول الأوربية وغيرها في التعامل بقسوة وطرد المهاجرين غير القانونين وأحيانا برميهم في عرض البحر لان هذه الدول رأت أن ازدياد عدد المهاجرين جعل أمنهم القومي في خطر.

هذه النتيجة ترتبط مباشرة بواقع الحال في ليبيا حيث تبين أن ظاهرة الهجرة غير القانونية تشكل خطرا كبيرا علي الأمن القومي من خلال التحديات المتعلقة بالإخلال بالتوازن الديموغرافي والسكاني والذي يهدد بتمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي إضافة إلي انتشار جرائم السرقة والقتل وتزوير العملة والاتجار بالبشر وتجارة المخدرات والتي لها أثار اجتماعية وانعكاسات اقتصادية علي الاقتصاد الليبي المتهالك أصلا هذا ناهيك عن التحديات الأمنية والسياسية حيث تبين لنا أن دخول مجموعات

كبيرة من المهاجرين الذين لديهم نشاطات إجرامية مثل التهريب والاتجار بالبشر وتزوير العملة أو نشاطات إرهابية متشددة مثل تنظيم الدولة (داعش) في مدينة سرت الليبية لم يؤدي فقط إلي ضعف المؤسسات السياسية والاقتصادية في ليبيا بل أيضا إلي انعكاسات وأبعاد سياسية دولية علي مكانة ليبيا في المنظومة الدولية باعتبارها دولة غير أمنة ومصدرة للإرهاب.

كشفت لنا الدراسة أيضا أن الدول الليبية قد حاولت سواء في ضل عهد النظام السابق أو بعد أحداث 2011 أن تواجه ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال إصدار القوانين والتشريعات المنظمة لعملية الدخول والإقامة للأجانب وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية والإقليمية والدولية وكذلك تأسيس الآليات المناسبة للتعامل مع ظاهرة الهجرة إلا أن العديد من الصعوبات أعاقت عملية التصدي الفعالة لأثار وتحديات هذه الظاهرة وأهمها الانقسامات السياسية والنزاعات والحروب الداخلية التي حدثت في البلاد مند عام 2011 بالإضافة إلي الافتقار إلي الخبرة وقلة الإمكانيات لمعظم الأفراد العاملين في جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. خلصت الدراسة إلي أن مواجهة هذه الظاهرة يتطلب تشكيل حكومة موحدة قادرة علي بسط نفوذها علي كل مؤسسات الدولة وتوحيد المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وخاصة جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وتنسيق الجهود مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من اجل حماية الآمن القومي الليبي.

**التوصيات**

من خلال النتائج التي تم مناقشتها في الخاتمة يمكن صياغة التوصيات التالية:

1- تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية من اجل سد الفراغ الدستوري والمؤسساتي وإنهاء حالة الانقسام السياسي وتكوين منظومة سياسية متكاملة ومتماسكة ومتجانسة ولها القدرة على اتخاذ القرارات التي تتوافق مع الأهداف والمصالح الحيوية للدولة وتحافظ علي الهوية الليبية وتدافع عن موارد الدولة وسيادتها وأمنها القومي دون أي تأثير أو إملاءات من الخارج.
2- توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية باعتبارها الأداة التقليدية لحماية الدولة من أي أخطار أو تهديدات داخلية خارجية, وبالتالي فان بناء القوة العسكرية وتنمية وتطوير مهارات القوات المسلحة و أجهزة الأمن الداخلي والخارجي وجهاز الشرطة وجهاز الأمن القومي ومصلحة الجوازات والجنسية وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية والمحافظة علي مبادئها ومهماتها وأسرارها وإمكانياتها

وولائها وعدم تبعيتها لأي قوي حزبية أو تيارات سياسية داخلية كانت أو خارجية هي شروط رئيسية لا يمكن التهاون في تحقيقها والمحافظة عليها وتطويرها بشكل مستمر ليس فقط من لمواجهة ظاهرة الهجرة بل أيضا لمواجهة أي تحديات داخلية كانت أو خارجية.

3- ضرورة تشديد العقوبات على مهربي المهاجرين وخاصة الذين ينتمون إلي عصابات الجريمة المنظمة وذلك من خلال إصدار قوانين وتشريعات صارمة لمكافحة هذه الجريمة.

4- ضرورة تشديد وإحكام الرقابة على الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية وكذلك تزويدهم بالتقنيات والمعدات الحديثة التي يتم عن طريقها كشف مستندات الإقامة وجوازات ووثائق السفر والتأشيرات المزورة.

5- تدريب الأفراد العاملين بجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية وترشيحهم لدورات داخلية وخارجية للتعرف على القوانين المحلية والدولية وكيفية التعامل مع المهاجرين غير القانونين.

6- ضرورة التنسيق بين الدولة الليبية والدول المصدرة للمهاجرين وعقد الاتفاقيات الثنائية معها فيما يتعلق بإرجاع المهاجرين غير القانونين إلي دولهم الأصلية.

**المراجع:**

**أولا: مراجع باللغة العربية**


1. ابو الفضل جمال الدين، ابن منظور، (2016)، لسان العرب، المجلد السادس، القاهرة، دار المعارف.
2. أبو خشيم، مصباح عباد وآخرون (2014) أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا (المقترحات والحلول)، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4، العدد 2، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية،
3. بتقة خديجة، (2014). السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر.
4. بقبق وجدي، (2024). الهجرة غير الشّرعية أسبابها وأثارها على الأمن القومي الليبي، مجلة الأصالة، العدد التاسع، المجلد الثاني.
5. بن عربية، رياض (2022)، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وتداعياتها على الأمن الوطن، مجلة الحقوق والحريات المجلد 10، العدد 1.

6. حسن توركماني. (2004) الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، دمشق، الأولى للنشر والتوزيع.
7. الحوات على (2007). الهجرة غير الشرعية الي اوروبا عبر بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغاربية.
8. خليل محمد (1999). معجم الكافي، شركات المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3, بيروت.
9. رسلان أحمد، (1977). مفهوم الأمن القومي، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
10. زهرة عطا (1991). في الأمن القومي العربي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.
11. الشابندر غالب (2008). نحو صياغة أسلامية لنظرية الأمن القومي، المجلة العلمية، العراق.
12. الشباب والهجرة غير الشرعية" (2010)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث الجريمة، القاهرة، ص 1-25.
13. الشقحاء فهد (2004). الأمن الوطني تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
14. شمبش, محمد (2009). العلوم السياسية، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة.
15. علو، احمد (2012). التكلفة الاقتصادية للربيع العربي، مجلة الدفاع الوطني، العدد 382، لبنان
16. عمارة محمد (1998). الإسلام والأمن الاجتماعي، دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط1.
17. المجذوب محمد (2009). الأمن القومي بين النظرية والتطبيق، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، دمشق، سوريا.
18. نسرين نور الدين حسن (2019). قناة السويس في مصر، بين الواقع والمأمول، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ص 281.
19. هلال علي الدين (1988). العرب والعالم، ط1, مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان، ص140.

**ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية**

1- Ferreira, R. (2009). 'The Consequences of Humanitarian Peacekeeping in Africa, Department of Sociology', *University of South Africa*, 37:2, 25-42.7.

2- Mezran, Karim, and Arturo Varvelli. (2017) "Foreign actors in Libya's crisis.". https://www.ispionline.it/en/publication/foreign-actors-libyas-crisis-17224.
3- Nye, J. (2005). '*Understanding International Conflicts; an Introduction to Theory and History*', Harvard University.
4- Sarkin, J. (2009). 'The Role of the UN, the AU and Africa's Sub-Regional Organisation in Dealing with Africa's Human Rights Problems, Connecting Humanitarian Intervention and the Responsibility to Protect', *Journal of African Law*, 53:1.
5- Waltz, k. (1979). '*Theory of International Politics'*, Waveland Pr Inc; Reissue edition (28 Feb 2010).
6- Williams, P. (2007). 'From Non-Intervention to Non-Indifference: The Origins and Developments of the African Union's Security Culture', *African Affairs*, 106:423, 253-79.
7- Williams, P. (2005). 'The Responsibility to Protect and the Crisis in Darfur', *Security Dialogue* 36:27, 28-47.

**ثالثا: القوانين والتقارير والمواثيق**

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة لها, متوفرة علي الرابط التالي,
https://www.unodc.org/romena/ar/untoc.html
2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان, متوفرة علي الرابط التالي,
https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights
3- تقرير المنظمة الدولية للهجرة حول المهاجرين في ليبيا, مايو, يونيو 2022, متاح علي:
https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_R42_Migrant_Report_Arabic_v2.pdf
4- تقرير المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا عن المهاجرين, 2021/9/21 , متاح علي,
https://dtm.iom.int/sites/g/files/tmzbdl1461/files/reports/DTM_R38_Migrant_Report_Arabic_update.pdf
5- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights

6- قانون جوازات السفر وإقامة الأجانب رقم 41 لعام , 1956 متاح علي:
https://lawsociety.ly/legislation/
7- قانون رقم (19) لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية, متاح علي:
https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/
8- قانون رقم 17 لسنة 1962 م في شأن دخول وإقامة الأجانب فى ليبيا وخروجهم منها, متاح علي:
https://lawsociety.ly/legislation
9- قرار مجلس الوزراء رقم (145) لسنة 2012 ميلادي باعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة الداخلية وتنظيم جهازها الإداري, متاح علي,
https://security-legislation.ly/ar/latest-laws
10- قرار مجلس الوزراء رقم (386) لسنة 2014 ميلادي بإنشاء جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية: متاح علي:
https://security-legislation.ly/ar/latest-laws/
11- معاهدة ويستفاليا، متاح علي
http://avalon.law.yale.edu/17th_century/westphal.asp.
12- المنظمة الدولية للهجرة, متوفرة علي الرابط التالي,
https://help.unhcr.org/egypt/partners/iom-ar /
13- ميثاق الأمم المتحدة, متاح علي:
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text
14- الميثاق الأوربي للهجرة 2008, متوفر علي الرابط التالي,
https://www.france24.com/ar/20080708-eu-immigration-reform-pact-france
15- ميثاق حقوق الإنسان المهاجر, متوفر علي الرابط التالي,
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-convention-protection-rights-all-migrant-workers